

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/43
4 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة السابعة

جنيف، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية
- ٤ - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة.

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

مقدمة

١ - في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في سياق استعراض منتصف المدة في الأونكتاد، استعرض مجلس التجارة والتنمية سير عمل آليته الحكومية الدولية واعتمد مبادئ توجيهية لتحسين كفاءة هذه الآلية (TD/B(S-XIX/7)). وتنص هذه المبادئ التوجيهية على وجوب قيام اللجان بإجراء مناقشة للسياسة العامة تستند إلى البحوث التي تجريها الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة، بما في ذلك مساهمات أعضاء أفرقة الخبراء والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. كما ينبغي لها أن تدرج حصيلة المناقشات في سياق وإطار السياسة العامة المناسبين. ولدى النظر في حصيلة اجتماعات الخبراء، ينبغي للجان أن تكمل معالجة القضايا التي تتناولها اجتماعات الخبراء، وأن تتجنب قدر الإمكان الازدواجية في مناقشاتها.

٢ - وعند البت في طبيعة حصيلة أعمال اللجان، ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الوقت المخصص للحوار الموضوعي فيما بين ممثلي الحكومات من أجل بناء توافق في الآراء بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتقليص الوقت المخصص لعمليات الصياغة إلى الحد الأدنى الضروري. ويبين المكتب ومنسقو المجموعات الإقليمية طبيعة الحصيلة التي ينشدها من عمل اللجان. وينبغي لهذه الحصيلة، كلما أمكن أن ترد، في ملخص يُعده الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي ويتضمن توصيات مستقلة مقتضبة موجهة إلى أمانة الأونكتاد. ومن الخيارات الأخرى المتاحة فيما يتعلق بحصيلة عمل اللجان ما يشمل: المبادئ، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والاستنتاجات المتفق عليها، وما إلى ذلك.

٣ - ولهذه الغاية، سيكون معروضاً أمام اللجنة تقارير اجتماعات الخبراء التي عُقدت خلال الشهور السابقة، وكذلك وثائق المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة محددةً فيها مسائل السياسة العامة لمناقشتها من قبل اللجنة.

البند ١: انتخاب أعضاء المكتب

٤ - عملاً بالمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة رئيساً، وخمسة نواب رئيس، ومقررًا من بين ممثلي الدول الأعضاء فيها، مراعية في ذلك ضرورة ضمان التوزيع الجغرافي العادل. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتألف مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم معاً، وعضوان من القائمة باء، وعضو من القائمة دال، المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٥- وبناءً على ذلك، ووفقاً لدورة التناوب المنشأة بعد الدورة التاسعة للأونكتاد، يتألف مكتب الدورة السابعة للجنة على النحو التالي: الرئيس من القائمة دال؛ والمقرر من القائمة ألف (آسيا)؛ وخمسة نواب رئيس (٣ من القائمتين ألف وجيم معاً، و٢ من القائمة باء).

البند ٢: إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦- من المقرر أن تُعقد الدورة السابعة للجنة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأقرت اللجنة في الجلسة العامة الختامية في دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة وموضوعات لاجتماعات الخبراء ذات الصلة.

٧- وفيما يتعلق بتنظيم عمل الدورة، تتاح للجنة خمسة أيام. ويُقترح تناول بنود جدول الأعمال بالترتيب بحيث تخصص الجلسة العامة الأولى التي تُعقد يوم الاثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير، للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية.

٨- وتقوم الأمانة بإعداد برنامج مفصل يُتاح في أول أيام الدورة.

الوثائق

TD/B/COM.2/43 "جدول الأعمال المؤقت وشروحه"

البند ٣: قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

٩- أخذت بلدان بسياسات وتدابير مبادرة وفاعلة متنوعة لاجتذاب وزيادة منافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبدأ مجموعة هذه السياسات والإجراءات بسياسات التشجيع محددة الأهداف وتنتهي بالحوافز وشروط الأداء، وكذلك التدابير الرامية إلى دعم قطاع المشاريع. غير أن الكثير من هذه التدابير يخضع لقواعد دولية جديدة في إطار اتفاقات متعددة الأطراف مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وتدابير الدعم والتعويض، أو غيرها من الاتفاقات الإقليمية أو الثنائية الأخرى. وفيما تخضع بعض الاتفاقات للمزيد من الاستعراض، يواجه صانعو السياسة تحدياً هو تعميق فهمهم للسياسات وأدوات السياسة الأهم من منظور إنمائي، ومعرفة كيف تؤثر عليهم القواعد الدولية في مجال الاستثمار، وما هي الالتزامات التي يمكن طلبها من بلدان الموطن ومن الشركات عبر الوطنية لدعم أهدافهم الإنمائية. ومن الضروري بخاصة زيادة الوضوح في مفهوم وفكرة الحق في الإشراف لحماية المصلحة العامة والأهداف الإنمائية في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية، كما تحتاج إلى هذا التوضيح الصلات بين اتفاقات دولية مختلفة وأثرها في هذا الحق في الإشراف.

١٠- وقد ترغب اللجنة في إجراء مناقشة للتعرف على أهم السياسات الوطنية في زيادة المنافع المستمدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا النوع من التحليل يمكن أن يساهم أيضاً في مناقشة اللجنة في إطار البند ٤ لتصميم وتنفيذ الاتفاقات الدولية على نحو يُعزز أثرها الإنمائي، ويساهم بالتالي في التوصل إلى توزيع لمنافع العولمة فيه مزيد من المساواة.

الوثائق

- TD/B/COM.2/44 "قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية: مذكرة من أمانة الأونكتاد"
- TD/B/COM.2/48
TD/B/COM.2/EM.12/3 "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالبُعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: سياسات تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة، على أن يوضع في الاعتبار الاتصال بين التجارة والاستثمار، في السياق الوطني والدولي"
- TD/B/COM.2/EM.12/2 "البُعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السياق الوطني والدولي، قضايا في مجال السياسة العامة يتعين النظر فيها: مذكرة من أمانة الأونكتاد"

البند ٤: قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار

١١- قررت اللجنة في دورتها السادسة عقد اجتماع للخبراء حول الخبرات في مجال النهج الثنائية والإقليمية إزاء التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر (عُقد الاجتماع في حزيران/يونيه ٢٠٠٢). وسوف تناقش اللجنة حصيلة اجتماع الخبراء، لا سيما، فيما يتعلق بما أثير فيها من مسائل في مجال السياسة العامة.

١٢- وإضافة إلى ذلك، أعدت أمانة الأونكتاد ورقة عنونها "قضايا تتصل بالترتيبات الدولية" تحدد فيها مسائل في السياسة العامة أثارها الخبراء وتُعلق على هذه المسائل، لا سيما فيما يتعلق بمعرفة أهم السياسات الوطنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف تخضع للقيود و/أو كيف تُعزز باتفاقات الاستثمار الدولي، وكيف يمكن أن تدعم هذه الاتفاقات تلك السياسات.

الوثائق

- "قضايا تتصل بالترتيبات الدولية: مذكرة من الأمانة" TD/B/COM.2/45
- "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر" TD/B/COM.2/41
TD/B/COM.2/EM.11/3
- "الخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد" TD/B/COM.2/EM.11/2

البند ٥: عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

- ١٣- القصد من عمليات استعراض سياسات الاستثمار هو مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاستثمارية بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه استفادة أكبر. ويُضطلع بعمليات استعراض سياسة الاستثمار بناء على طلب الدول الأعضاء. أما لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك فتتناول عمليات استعراض سياسة الاستثمار على المستوى الحكومي الدولي بغية تشجيع تبادل الخبرات الوطنية، ولا سيما تعريف الحكومات والمستثمرين بالبيئة الاستثمارية في هذه البلدان.
- ١٤- وسيكون معروضاً على اللجنة "استعراض سياسة الاستثمار في ليسوتو". وستتولى الأمانة وممثل رفيع المستوى تقديم التقرير القطري، وسوف تلي ذلك مداولات فريق الاستعراض ومناقشة عامة.
- ١٥- وفي إطار هذا البند سوف تقدم أمانة الأونكتاد أيضاً تقريراً شفويّاً إلى اللجنة عن متابعة توصيات عمليات استعراض للسياسة العامة جرت سابقاً. ومنذ الدورة الأخيرة، نُظر في عمليتي استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا وغانا. وسيكون معروضاً على اللجنة ملخصاً لهاتين العمليتين من عمليات الاستعراض.

الوثائق

- "استعراض سياسة الاستثمار في ليسوتو" UNCTAD/ITE/IPC/Misc.25
- "موجز مداولات استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا وغانا" UNCTAD/ITE/IPC/Misc.26

البند ٦: تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

١٦- في إطار هذا البند، ستنظر اللجنة في تقرير الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفي تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

الوثائق

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
عن دورته التاسعة عشرة" TD/B/COM.2/47
TD/B/COM.2/ISAR/17

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
عن دورته الرابعة" TD/B/COM.2/42
TD/B/COM.2/CLP/32

البند ٧: تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

١٧- جاء في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (TD/B(S-XIX)/7) ما يلي: "وستظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وستقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها، وستدعى الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن قيامها بتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في البيانات التي تُدلي بها أمام اللجان".

١٨- وفي هذا السياق سوف تُعد أمانة الأونكتاد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة السادسة للجنة ووجهت إلى الأونكتاد. وفيما يتعلق بقيام الدول الأعضاء بالتنفيذ فإن الفرصة ستتاح للدول الأعضاء الراغبة في ذلك لعرض خبراتها على اللجنة.

الوثائق

"تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما فيها المتابعة في
مرحلة ما بعد الدوحة" TD/B/COM.2/46

البند ٨: جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

١٩- سيقدم مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الثامنة إلى اللجنة لأغراض النظر فيه وإقراره.

البند ٩: مسائل أخرى

- ٢٠- في إطار هذا البند، سوف تقدم شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع عرضاً لأنشطتها يغطي الفترة ما بين الدورتين السادسة والسابعة للجنة. وسيكون معروضاً على اللجنة تقرير عن أنشطة هذه الشعبة في عام ٢٠٠٢.
- ٢١- وسوف يُدعى ممثلو منظمات دولية أخرى إلى تقديم تقارير موجزة عن أنشطتها. وسوف يقدم رئيس الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار تقريراً عن المؤتمر السنوي الثامن للرابطة الذي يُعقد بموازاة دورة اللجنة.
- ٢٢- وبغية اطلاع اللجنة على الأعمال الجارية في لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ستتنظم جلسة إحاطة لإبراز الأنشطة التي يضطلع بها في إطار تلك اللجنة.

البند ١٠: اعتماد تقرير اللجنة

- ٢٣- سيُعتمد تقرير اللجنة في جلستها العامة الختامية وسيقدم بعدئذ إلى مجلس التجارة والتنمية.

- - - - -